

الملحق الرابع

المجلس الوطني لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

I- الجامعة، المجتمع والقيم

الجامعة والمجتمع

يقودنا التساؤل عن علاقة الجامعة الجزائرية بالمجتمع إلى التساؤل عن المكانة التي تشغلها المؤسسات الجامعية في المشروع الإجتماعي منذ استعادة الجزائر استقلالها في 5 جويلية 1962.

يرجع الفضل في استعادة السيادة الوطنية إلى اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، فبعد صدور بيان أول نوفمبر، تلتته نصوصا تأسيسية ومستقبلية مهمة مثل أرضية مؤتمر الصومام (1956)، ميثاق طرابلس (1962)، وميثاق الجزائر (1964)، متبوعا بالميثاق الوطني لعام 1976 الذي عدل وتمم عام 1986.

تؤكد الدراسة الموضوعية والدقيقة لجميع هذه النصوص، أن الشاغل الرئيسي لواضعيها المتعاقبين هو بناء الدولة وتعزيز الفكرة الوطنية. أما مفهوم المجتمع، فإن استخدامه حديث للغاية وهو مرتبط ونتاج عن التقدم المحرز في تعزيز الفكرة والمشروع الديمقراطي. وبالتالي، يتطلب النظر في العلاقة بين الجامعة والمجتمع الناشئ في السياق الجزائري، معرفة ومراجعة كافية بمزيد من الموضوعية، لأن هذه العلاقة مازالت في طريق الإنشاء. لهذا السبب، إنه من المفيد استعمال الكثير من الحكمة لتوضيح هذه العملية الجارية حاليا في ظل التجربة العالمية وكما تبلورت في المعايير الدولية.

إن اسم الجامعة مشتق من الشمولية والعالمية. لذلك لا يمكن لأي جامعة جديرة باسمها، الابتعاد عن جذورها ومخالفة هذه المعايير. والأفضل من ذلك، أن أي مؤسسة جامعية وطنية حديثة النشأة (وهي حالة الجامعة الجزائرية التي بالكاد تبلغ من العمر 50 عاماً، حتى لو كان إنشاء أول جامعة بالجزائر، في عهد الإستعمار، عام 1909)، عليها أن ترتقي إلى مستوى هذه المعايير.

دون العودة إلى الوراء ونظرا للوقت الضيق والمقيد لإنجاز هذا التقرير، يكفي الاعتماد على وثيقتين مهمتين اعتمدتا في السنوات الأخيرة، من طرف ممثلي حوالي 200 دولة، وتحت رعاية اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، مؤسسة ذات سمعة طيبة تمارس "خمسة وظائف رئيسية، من مخترعات الأفكار، وسطاء للتعاون الدولي، هيئة معيارية، هيئة لتعزيز القدرات ومركز تبادل المعلومات".

الوثيقة الأولى هي "الإعلان العالمي للتعليم العالي: رؤى وإجراءات وإطار لإجراءات ذات أولوية لتغيير وتطوير التعليم العالي" الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتعليم العالي في 9 أكتوبر 1998.

هذه الوثيقة المهمة موضوعية للغاية حيث تمت المصادقة عليها من قبل المؤتمر العالمي لعام 2009 حول التعليم العالي الذي عقد في مقر اليونسكو في الفترة من 5 إلى 8 جويلية، كما تم التأكيد عليه في ديباجة البيان الصادر عن المؤتمر العالمي الأخير تحت عنوان "الديناميكية الجديدة للتعليم العالي والبحث في خدمة التقدم الاجتماعي والتنمية" الذي يشكل، وهذا واضح، الوثيقة الهامة الثانية التي يجب أخذها في الحسبان.

هناك إجماع عالمي حول دور ووظائف ومهام المؤسسة الجامعية، إذ يتفقون على أن "ثلاثة أشياء تدرج تحت نشاط الجامعات، وهي التدريس والبحث وخدمة المجتمع" (Pall Kulason، الجامعة وأخلاقيات المعرفة في Philosophia Scientiae، أعمال التاريخ وفلسفة العلوم، أبريل 2009، ص 181).

تم تفصيل هذه المهام الأساسية بشكل ملحوظ في الإعلان العالمي الصادر في 9 أكتوبر 1998. ومن المثير للاهتمام، ملاحظة أنه بعد التذكير "بمهام ووظائف التعليم العالي"، يوصي هذا الإعلان العالمي على الفور التعليم العالي والمجتمع الجامعي بما يلي:

" أ - الحفاظ على وظائفهم الأساسية وتطويرها، عن طريق إخضاع جميع أنشطتهم لمتطلبات الأخلاق والصرامة العلمية والفكرية؛

ب - أن يكون قادراً على التعبير عن نفسه بشأن القضايا الأخلاقية والثقافية والاجتماعية في استقلالية ومسؤولية كاملة، وممارسة نوع من السلطة الفكرية التي يحتاجها المجتمع لمساعدته على التفكير والفهم والتصرف؛ (...)

ج- التمتع بحرية أكاديمية غير مقيدة واستقلال ذاتي، كمجموعة من الحقوق والواجبات، بينما تكون مسؤولة وخاضعة للمساءلة أمام المجتمع. "

يكفي القول إنه بالنسبة لمؤلفي هذا الإعلان العالمي، لا يمكن بأي حال من الأحوال ممارسة الوظائف الأساسية للتعليم العالي بصرف النظر عن القيم التي تشكل أخلاقيات الجامعة. تم التأكيد، في نفس الوثيقة وكجزء من مقارنة مستقبلية، على "أهمية التعليم العالي الذي يجب قياسه بمقياس كفاية ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات وما تفعله. وهذا يتطلب معايير أخلاقية وتزاهة سياسية والقدرة الكافية على النقد، بالإضافة إلى تحسين التواصل مع مشاكل المجتمع ... عن طريق إرساء توجهات طويلة الأمد نحو الأهداف والاحتياجات المجتمعية، بما في ذلك احترام الثقافات و حماية البيئة... "

يشدد الإعلان العالمي الصادر في 9 أكتوبر 1998 على الحاجة إلى التعليم العالي "لتعزيز خدمته للمجتمع"، حيث حدد نهجاً طموحاً للغاية، لأن "التعليم العالي يجب أن يسعى إلى إنشاء مجتمع جديد" قائم على العلم، مجتمع المعلومات (مفهوم تم وضعه بالفعل في الأربعينيات) ومجتمع المعرفة.

بالمناسبة، للتذكير لقد شاركت الجزائر في القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف في ديسمبر 2003 وشاركت أيضا بنشاط في القمة الثانية في تونس في نوفمبر 2005. وقد أعلن الممثل السامي لها في 16 نوفمبر 2005 أن "التحدي الذي هو أمامنا جميعاً هو إقناع أنفسنا بأن مجتمع المعلومات ليس مفهوماً ثابتاً وأنه يجب علينا الاستعداد للتطورات المستقبلية التي قد تقودنا نحو مجتمع المعرفة، بالتأكيد أكثر تعقيداً بكثير من المجتمع الحاضر ...

وعلى نفس المنوال، ذكّر المدير العام لليونسكو، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي الأول لمجتمع المعلومات في 17 ماي 2006، "بأن مجتمع المعلومات ليس سوى خطوة نحو بناء مجتمعات المعرفة، الانفرادية، التعددية، التشاركية، مع الأخذ في الاعتبار تعقيد وديناميكية عملية العولمة الحالية ... "

يصبح دور المؤسسة الجامعية، في ظل هذه النظرة الطموحة، أساسياً، حتى ولو أننا نتأسف عدم مشاركة وزير التعليم العالي والبحث العلمي في اللجنة المسؤولة عن بناء مجتمع المعلومات (أو اللجنة الإلكترونية) الذي تم تربيته رسمياً في 26 ماي 2004. ويزداد سوء الفهم عندما تكلم رئيس الدولة الجزائرية شخصياً، في قمة تونس في 16 نوفمبر 2005، عن وجود مشروع مهم لإنشاء جامعة افتراضية.

في كل الأحوال، لقد أقر المؤتمر العالمي للتعليم العالي في البيان الصادر في 8 جويلية 2009 في الفقرة 23 ما يلي: "يتطلب مجتمع المعرفة تمايزاً متزايداً في الأدوار داخل أنظمة ومؤسسات التعليم، مع أقطاب وشبكات التميز في مجال البحوث والابتكارات في التعليم والتعلم واتنهاب طرق جديدة لخدمة المجتمع".

حتى يتم فهم الفكرة الأساسية للتمايز على حقيقتها، يجب أن ترتبط بثلاثة مفاهيم أخرى مهمة:

المفهوم الأول هو "التنوع" الذي ابتدعه كلارك كير الرئيس السابق لجامعة "بيركلي" الأميركية عام 1962.

حسب الأستاذ الراحل محفوظ بنون "نجح هذا المفهوم لأول مرة في الجامعة المتطورة الحديثة بألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر، ثم تلاها بعد ذلك في الولايات المتحدة في الستينيات. يضيف الأستاذ بنون، بعد المثال الأمريكي: "... في مواجهة النمو، التنوع، والإثارة وتعدد احتياجات المجتمع، تحولت الجامعة الحديثة إلى مجتمع متعدد لتلبية متطلبات المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة بدلاً من حصر دورها في البحث العلمي الخالص وتكوين النخب الطلابية." (ثقافة التعليم والتنمية في الجزائر: تقييم وآفاق نظام التعليم، مارينور-إناج، الجزائر، 2000، المجلد 2، الصفحات 596 وما يليها).

علاوة على ذلك، فمفهوم التمايز هذا يعني ضمناً أن إطار التعليم العالي العام أو الحكومي، حيث يكون في حالة احتكار أو حصرية، يتم تجاوزه من أجل إشراك مؤسسات التعليم العالي الخاصة. هذا واضح من النقطة 10 من البيان الصادر في 9 جويلية 2009: "يحتاج مجتمع المعرفة إلى أنظمة تعليم عالي متنوعة... بالإضافة إلى المؤسسات العامة والتعليم العالي الخاص، بقدر ما يتبع الأهداف العامة، لها دور مهم تلعبه. تجدر الإشارة إلى أنه في توصيتها المؤرخة 11 نوفمبر 1997 بشأن وضع أعضاء هيئة التدريس، حددت اليونسكو التعليم العالي على النحو التالي: "يشير التعليم العالي إلى برامج الدراسة أو التدريب أو التدريب في البحوث، المقدمة على مستوى ما بعد الثانوي من قبل المؤسسات الأكاديمية أو غيرها من المؤسسات التعليمية المعتمدة كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة و/ أو بموجب أنظمة الاعتماد المعترف بها."

2- تميل فكرة التمايز هذه إلى فرض نفسها في التعليم العالي بسبب التعقيد المتزايد للمنظمات والنظم، يمكن تفسيرها أيضاً بالتطور الهائل لمفاهيم التعددية والتعدد، عملياً في جميع الميادين المكونة للمجتمعات الحديثة، بما في ذلك المجتمع الجزائري الذي يتجه نحو الحدأة منذ العشرينات. لقد ثبت بالفعل، على الرغم من مقاومة التناقضات التي ترافق أي عملية تاريخية، فإننا نشهد حالياً استبدال نموذج (التعددية) بآخر (الأحادية) السائد لعقود.

إن التقدم في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون (المعترف بصعوبته)، والذي غالباً ما تدعمه اقتصادات السوق التي تشجع المنافسة والمباراة، قد دفع بالتراجع عن فكرة التفرد التي حبست العديد من المجتمعات لعقود. يكفي القول أن الجامعة الحديثة تتحمل مسؤولية كبيرة في ترسيخ فكرة التعددية في جميع تطبيقاتها الممكنة في المجتمع.

3- المفهوم الثالث الموضح للمفهوم الأساسي للتمايز هو مفهوم الجودة. الأسرة الجامعية (أساتذة، باحثون، طلاب، إداريون، فيون) هي التي ترافق التطور المذهل للجامعات في العالم الحديث، يتطلب من هذا التطور الأسي، الآن في عصر مجتمع المعلومات، وقريباً في عصر مجتمع المعرفة، أن يكون أكثر اهتماماً بجودة الخدمات "التي تنتجها" المؤسسات الجامعية، لصالح وخدمة مختلف مكونات مجتمعها.

لقد أصبح هذا الاهتمام الحديث نسبياً حاسماً في الوثيقتين التاليتين لمؤتمري التعليم العالي العالمي لعامي 1998 و 2009. وبفضل تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة "تعد جودة التعليم العالي مفهوماً متعددة الأبعاد، والتي ينبغي أن تغطي جميع وظائفها وأنشطتها." استناداً إلى مبدأ التقييم المستمر داخلياً (تقييم ذاتي) وخارجياً (من خلال هيئات مستقلة)، أصبح ضمان الجودة الآن آلية تمكن المؤسسة الجامعية من تعديل مهامها وتنظيمها وفق احتياجات متعددة، متنوعة ومطورة للمجتمع. تتوافق عمليات التقييم هذه مع مفهوم ضمان الجودة، تلعب آداب وأخلاقيات المهنة دوراً مهماً في منع أي انحراف محتمل قد يحدثه مفهوم الريادة في الجامعة بمجرد تأسيسه وعند ما يقر لها بضمائنه من عالم الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

في الإعلان الصادر في 8 جويلية 2009، يحتل ضمان الجودة مكاناً مهماً، مما يدل على أنه يشكل نوعاً من المتطلبات التاريخية في هذه المرحلة المهمة من تطور المؤسسة الجامعية، تنص النقطة 21 من هذا الإعلان على أن "معايير الجودة يجب أن تتوافق مع الأهداف العامة للتعليم العالي، التي تهدف بشكل خاص إلى تطوير قدرات الطلاب في التفكير النقدي والمستقل والتعلم على مدى الحياة، على التعليم العالي تشجيع الابتكار والتنوع."

تعني الإشارة الصريحة بوضوح إلى التفكير الناقد والمستقل وكذلك القدرة الدائمة على التعلم، أن التعليم العالي يجب أن "ينتج" عناصر فاعلة في المجتمع (بالمعنى الذي تمنحه العلوم القانونية) في إطار المواطنة المفترضة بالكامل، شرط لا غنى عنه لإقامة حكم القانون ومجتمع ديمقراطي تعددي.

يعود للجامعة أيضا إثراء مفهوم المواطنة هذا كجزء من جدول أعمال 2030 المكون من 17 هدفا للتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية، لذلك فإن التعليم العالي مدعو في هذا السياق لممارسة المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة والأجيال القادمة.

II. القيم الأساسية للجامعة

تذكير بالقيم الرئيسية الكامنة وراء تطوير قانون السلوك

التساؤل حول الآداب في سياق الجامعة الجزائرية ليس قديماً. لقد تم وضع أول ميثاق لآداب وأخلاق المهنة الجامعية في عام (2010) لمعالجة المشاكل الموجودة، ولتتماشى مع بقية مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، لا سيما كما وضحه إيريك بريرات *Eirick Prairat*؛ تسهيل اتخاذ القرار والالتزام (...). الاضطلاع الفعلي بالمسؤولية، تحديد هوية المهنة من خلال توضيح خصوصيتها، الهدف من المهام الموكلة وإضفاء الطابع الأخلاقي على الممارسات المهنية (نحو أخلاقيات مهنة التدريس، في التعليمية والتربية، 2008، المجلد، رقم 119-37، الصفحة 113).

بسبب مهامها المتعددة وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ومواجهة التحديات العديدة التي تواجهها من أجل وجودها، يجب على الجامعة تحديد القيم ذات الأولوية وترسيخها في أذهان أعضائها: طلاب، أساتذة، موظفون إداريون وتقنيون.

"بالقيم تحدد المعايير والمواصفات الشخصية و/أو الجماعية التي تؤثر على موقف وسلوك الملتزمين بها."

إيف تشابوز، تيبيري كوم، فيليب دورباير وبيير تشارلز بويون، قيم وضبط النظم الجامعية: إعداد مدونة أخلاقيات المهنة في فرنسا ودول كام، 2015/5 المجلد 32 | الصفحات من 39 إلى 8،

الشبكي: www.cairn.info/vue-gestion-2000-2015-5-page-39.htm

تصنف هذه المجموعة من المؤلفين القيم إلى عدة فئات: القيم الديمقراطية، القيم الاجتماعية، القيم المتعلقة بالآداب وبالأشخاص والقيم المهنية. لذلك انطلقنا من هذا المقترح، الذي يبدو لنا وثيق الصلة بتطوير قيمنا الخاصة وفقاً لتجربتنا ومجتمعنا وثقافتنا.

1. القيم الديمقراطية

- سيادة القانون
- دعم الديمقراطية
- احترام المؤسسات الديمقراطية
- المصلحة العامة
- الشفافية

• الحياد / الحياد السياسي

• المسؤولية

2. القيم الاجتماعية

يجب على الجامعة تعزيز القيم التي هي أساس المجتمع:

• الولاء

إنه يعني الالتزام بدور الجامعة و الدفاع عنها.

• التضامن

يجب أن يشترك جميع الأعضاء في ازدهار المؤسسة

• الحوار

يجب على أعضاء الأسرة الجامعية التحاور حتى لو كانوا مختلفين.

• التأزر

من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، يجب على الشركاء العمل معاً

• التكامل المعرفي

إنه يؤكد أهمية متزايدة لتطوير ونقل المعرفة

• التعاون

العمل المشترك يعزز المعرفة.

3. القيم المتعلقة بالأشخاص:

• التعاطف / الشفقة

• الكياسة / المجاملة

• التسامح

• الإنفتاح

• التضامن / المشاركة

• الإخلاص

• الاعتدال

• اللطافة

• الإنصاف

• الإنسانية

• الشجاعة.

4. القيم المهنية

مهمة الجامعة هي السهر على توفير جو من الاحترام، الحرية والمسؤولية وتطوير القيم التالية:

• المسؤولية والكفاءة

مفهومي المسؤولية والكفاءة متكاملين، يتطوران بفضل التسيير الديمقراطي وآداب المؤسسة الجامعية. يضمن هذا الأخير التوازن الجيد بين الحاجة إلى إدارة فعالة وتشجيع مشاركة أعضاء الأسرة الجامعية من خلال إشراك جميع العناصر الفعالة بالجامعة في عملية صنع القرار، مع إبقاء المسائل العلمية حصرياً من اختصاص الأساتذة الباحثين.

- النزاهة العلمية: ضمان الصفة الصادقة والدقة العلمية لأي إنتاج للمعرفة،
- الملكية الفكرية: احترام حقوق المفكرين والمخترعين ومنع أي شكل من أشكال الإلتحال أو السرقة العلمية،
- الإستقامة والإنصاف: يعني السعي لتحقيقها، رفض الفساد والظلم بجميع أشكاله. على المرء تطبيق ذلك على نفسه قبل أن يبادر الآخرين، سيوفر تطور آداب وأخلاق المهنة الجامعية، بدون شك، أفضل النماذج للإقتداء،
- المسؤولية الأكاديمية، المدنية والاجتماعية، الناشئة على احترام القيم الإنسانية،
- عدم الإكتراث: الابتعاد عن أي مصلحة شخصية مع تجنب أي تضارب في المصالح،
- السرية: عدم كشف المعلومات حتى لو كانت في متناول الآخرين،
- المساءلة: يجب أن يدرك الأشخاص أثناء عملهم أنهم مسؤولون عن ما هو صواب وما هو خاطيء. (الشفافية والمساءلة)،

- الحياد: يتعلق الأمر بالانفتاح على أفكار الآخرين والحرص على فهمها،
- الحرية الأكاديمية: إنها الأساس في جميع أنشطة التدريس والبحث؛ تضمن احترام الآخر، وتمكن من التعبير عن مختلف الآراء والنقد بحرية وبدون رقابة أو قيد،
- الاحترام المتبادل: يجب على جميع أعضاء الأسرة الجامعية تحريم أي شكل من أشكال العنف الجسدي أو اللفظي،

• احترام البيئة والتنمية المستدامة، انظر أهداف التنمية المستدامة ال 17 لعام 2030 التي تم تبنيها في سبتمبر 2015 من قبل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة (آفاق 2030) ؛ الهدف 4: ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد على قدم المساواة وتعزيز فرص التعلم على مدى فترة الحياة،

- احترام الامتيازات الجامعية: على كل الأطراف المؤثرة في الأسرة الجامعية المساهمة في تعزيز الحرية الأكاديمية وتحسينها وضمان خصوصتها، الإبتعاد عن تفضيل أو تشجيع المواقف والممارسات المؤذية لمبادئ وحرريات وحقوق الجامعة، علاوة على ذلك، يجب منع أي نشاط سياسي حزبي في جميع مناطق الجامعة،

• إزالة الحواجز بين التخصصات والمعارف: الجمع بين التخصصات والمعارف المتكاملة للمجتمع العلمي، الوطني والدولي من أجل الانفتاح على العالم،

- الانعكاسية: التساؤل على أهداف الفرد وممارساته وطرقه من أجل الإجابة عن توقعات واحتياجات محيطه، وكذا أعضائه الموظفين والطلبة،

- اشتراط الحقيقة العلمية والموضوعية والتفكير النقدي: إن البحث وإمكانية التساؤل عن حقيقة ما تقدمه الجامعة وتنتجه من المبادئ الأساسية للبحث عن الحقيقة العلمية والروح النقدية، يتطلب اشتراط الحقيقة العلمية الكفاءة والمراقبة النقدية للحقائق والتجربة، ومواجهة وجهات النظر وأهمية المصادر والصرامة الفكرية. يجب أن يعتمد البحث العلمي على الاستقامة الأكاديمية.

إن الحديث عن منزلة الجامعة في العالم، وقيمها وتأثيرها على المجتمع قد جعلنا ندرك أن النشاط الجامعي لا يمكنه الاستغناء عن التحلي بالأخلاق المهنية العالمية، كما عبر عن ذلك بال سكالسون بدقة وأهمية كبيرة ب: "أعتقد أنه يمكننا أن نتحدث بحق عن ثقافة عالمية للجامعات، وهي ثقافة تذكرنا بحرص الإنسانية حقا السعي للكشف عن الصواب والخطأ في كل مكان وزمان، ثقافة عالمية تناقش وتحلل وتثري تجربة جميع الرجال والنساء، كما لو أن الجنس البشري كان شخصا واحداً من البداية. الهدف من ذلك هو محاولة فهم العالم من أجل التمكن من الاندماج بطريقة مسؤولة وبناءة، لتحقيق ذلك، من الضروري أن يكون لديك معرفة تقنية وعلمية، ولكن قبل كل شيء أن يكون لديك حكمة أخلاقية تجعل من الممكن تطويرها بشكل أفضل باستمرار. الجامعة وآداب المعرفة، المعرفة، الصفحة 177-199 في *Philosophia Scientiae* ، أعمال التاريخ وفلسفة العلوم 1-13 | 2009.

العناصر المرجعية

A/ DOCUMENTS

ALLOCUTION d'ouverture de la conférence nationale des Universités de Monsieur le Ministre de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie du 1^{er} Août 2019

COMMUNICATION de Monsieur le Secrétaire général du MESRS lors de la CNU du 1^{er} Août 2019

MESRS. – L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie. 50 années au service du développement 1962-2012, OPU. Document bilingue arabe/français 250 p.

UNESCO. – Déclaration mondiale sur L'Enseignement Supérieur pour le XXI eme siècle. (9 octobre 1998).

UNESCO. – Conférence mondiale sur L'enseignement supérieur 2009 : La nouvelle dynamique de l'Enseignement Supérieur et de la recherche au service du progrès social et du développement. (5-8 juillet 2009).

UNESCO.- Recommandation concernant la condition du personnel enseignant de l'enseignement supérieur (11 novembre 1997).

B/ OUVRAGES

BENNOUNE Mahfoud.- Education, culture et développement en Algérie - Bilan et perspectives du système éducatif, MARINOOR – ENAG – septembre 2000 – 2 Tomes.

GUERID Djamel (DIR).- Repenser l'université – colloque d'Oran 26-27 Mai 2012- ARAK éditions, Alger, novembre 2014.

GUERID Djamel.- L'exception algérienne. La modernisation à l'épreuve de la société, Casbah Editions, Alger 2007 notamment pp 301 et SS « université et société ».

KHIATI Mostapha.- L'université Algérienne, Edition Loumi, Alger, 2018.

KHIATI Mostapha.- La recherche scientifique en Algérie, Edition Loumi, Alger, 2018.

C/ RAPPORTS

RADP – Présidence de la République – Commission nationale de la réforme du système éducatif, Rapport général mars 2001.

Cf. particulièrement :

- a- pour un plan directeur de développement de l'enseignement et la formation supérieurs pp. 231-238.
- b- pour une université plus performante et plus ouverte sur la coopération internationale pp. 239-269.
- c- pour l'amélioration de l'organisation et du management du système universitaire pp 270-286 (L'éthique et la déontologie y sont traitées pp 283-286).
- d- pour l'impulsion de la recherche scientifique pp 287-298.

CRASC. Ethique et déontologie dans l'institution universitaire – Etude pour le compte du MESRS janvier 2009- 156p.

CRASC. *Ethique et déontologie dans l'institution universitaire synthèse et commentaires* – décembre 2008 16p.

D/ ARTICLES

PALL Skulason.- *L'université et l'éthique de la connaissance*, Philosophia scientifique, – travaux d'histoire et de philosophie des sciences -13-1-2009, pp 177-199.

CHAPPOZ (Y), GOME (T), DORBAIRE (P) et Pupion (P.c.)- *Valeurs et régularisation des systèmes universitaires : L'élaboration des codes de déontologie en France et dans les pays du CAMES (Le conseil Africain et Malgache pour l'Enseignement supérieur)*. Gestion 2000, 2015/5, volume32, pp39-58.

PRAIRAT Eirick. *Vers une déontologie de l'Enseignement*, in Education et didactique, 2008, Vol, n°119-137, p.113).

أنجزت هذه الوثيقة الفرقة الثالثة (الجامعة والمجتمع) المكونة من :
الأستاذة عباس قارة عتيقة ياسمين، منسقة،
الأستاذ بناجي شريف، مساعد المنسقة،
الأستاذ مصطفى خياطي، عضوا،
الأستاذ علي همال، عضوا،
الأستاذ مبارك بحري، عضوا،
الأستاذ عبد الحفيظ قران، عضوا.

الجزائر في 17 نوفمبر 2019